Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (30): 616-633
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.30

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Analysis and Measurement of the Impact of Tourism Investment on Economic Growth in Egypt for the Period (2001–2024)

Sondos Mahmoud Ali*
General Directorate of Education in Salah al-Din/Ministry of Education

Keywords:
Tourism investment, economic growth in Egypt, ARDL model

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	31 Aug. 2025
Received in revised form	09 Sep. 2025
Accepted	11 Sep. 2025
Available online	30 Sep. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Sondos Mahmoud Ali
General Directorate of Education in Salah al-Din/Ministry of Education

Abstract: This research aims to measure the impact of the tourism sector in supporting the gross domestic product (GDP), providing job opportunities, and enhancing foreign exchange resources, which is one of the cornerstones of the Egyptian economy. The importance of the research lies in the importance of this sector and its contribution to increasing and diversifying national income sources, as well as its contribution to reducing unemployment. The research aims to analyze and measure the impact of tourism investment on Egypt's economic growth over the period (2001-2024) using an autoregressive distributed lag (ARDL) model and measuring its impact in the short and long term.

The econometric results indicate a positive relationship between tourism investment indicators and GDP growth rates during the short-term research period. The long-term results indicate a positive impact of tourism investment and tourism revenues on economic growth in GDP over the research period. The study recommends reducing security measures when dealing with tourists and focusing tourism marketing plans on the recorded security improvement. It also recommends paying attention to tourist guidance, particularly in desert areas, by preparing and qualifying national tour guides to raise their professional level in accordance with modern tourism requirements, thus contributing to the region's development and tourism advancement.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 616-633
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.30

تحليل وقياس أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في مصر للمده (2001 -2024)

سندس محمود علي العيساوي
المديرية العامة لتربية صلاح الدين/وزارة التربية

المستخلص

قدم هذا البحث لقياس أثر القطاع السياحي في دعم الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل وتعزيز موارد النقد الأجنبي والذي يعد من الركائز الأساسية للاقتصاد المصري، وتكمن أهمية البحث من أهمية هذا القطاع ومساهمته في زيادة مصادر الدخل القومي وتنوعها، فضلاً عن مساهمته في تخفيض نسبة البطالة. ويهدف البحث إلى تحليل وقياس أثر الاستثمار السياحي في النمو الاقتصادي لمصر خلال المدة (2001-2024) باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) وقياس أثرها على المدى القصير والطويل.

تشير نتائج البحث القياسي بأن هناك علاقة إيجابية بين مؤشرات الاستثمار السياحي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث في الأجل القصير، وتشير نتائج الأجل الطويل إن هناك تأثير إيجابي للاستثمارات السياحية والإيرادات السياحية على النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث، ويوصي البحث إلى تقليل الإجراءات الأمنية في التعامل مع السياح والتركيز في خطط التسويق السياحي على عنصر التحسن الأمني المسجل، فضلاً عن الاهتمام بالإرشاد السياحي خاصة في المناطق الصحراوية، من خلال إعداد مرشدين سياحيين وطنيين وتأهيلهم لرفع مستواهم المهني حسب متطلبات السياحية العصرية، للمساهمة في تنمية المنطقة وتطويرها سياحياً.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي، النمو الاقتصادي في مصر، أنموذج، ARDL.

المقدمة

يُعَدّ قطاع السياحة أحد أهم الركائز الأساسية للاقتصاد المصري، نظرًا لدوره الحيوي في دعم الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص العمل، وتعزيز موارد النقد الأجنبي، ومع اتساع نطاق الاستثمارات السياحية خلال العقود الأخيرة، برزت الحاجة إلى دراسة الأثر المباشر وغير المباشر لهذه الاستثمارات على معدلات النمو الاقتصادي. ففي ظل التطورات الاقتصادية العالمية والتحديات الإقليمية، أضحى الاستثمار السياحي أداة استراتيجية لتسريع عملية التنمية المستدامة في مصر، ففي ظل التطورات الاقتصادية العالمية والتحديات الإقليمية، أضحى الاستثمار السياحي أداة استراتيجية لتسريع عملية التنمية المستدامة في مصر، وهو من أكثر الاستثمارات الواعدة لما له من أثر مباشر على قطاع التوظيف والتقليل من البطالة والعوائد المالية المتحققة منه التي توضح مدى مساهمة الاستثمارات السياحية في دفع عجلة النمو الاقتصادي، بما يتيح لصانعي السياسات الاقتصادية اتخاذ قرارات أكثر فاعلية لتعظيم عوائد هذا القطاع الحيوي.

أهمية البحث: تمتلك مصر العديد من الموارد المهمة والتي تعد مقومات أساسية لقيام السياسة بأنواعها المختلفة، وتنبع أهمية البحث من أهمية هذا القطاع ومساهمته في زيادة مصادر الدخل القومي وتنوعها، فضلاً عن مساهمة القطاع السياحي في خلق فرص عمل وتخفيض نسبة البطالة.

مشكلة البحث: تتمحور إشكالية البحث في نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي، لذا على مصر البحث عن الوسائل التي تشجع الاستثمار السياحي وتهيئة المناخ الاستثماري وزيادة الاستثمار بشكل عام لتحفيز النمو الاقتصادي لمصر.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها (إن هناك علاقة طردية إيجابية بين الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي في دولة مصر).

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل وقياس أثر الاستثمار السياحي في النمو الاقتصادي لمصر خلال المدة (2001-2024) باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لأن السلاسل الزمنية بعضها استقرت بالمستوى الأصلي وبعدها بالفرق الأول، وقياس أثرها على المدى القصير والطويل.

منهج البحث: للإجابة عن الإشكالية المطروحة استخدمنا الأسلوب الوصفي والتحليلي لتوضيح العلاقة بين الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي، فضلاً عن استخدام الأسلوب القياسي (الكمي) لقياس مدى تأثير الاستثمار في القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2001-2024).

حدود البحث:

الحدود المكانية: اقتصرت على الاقتصاد المصري.

الحدود الزمانية: استخدمت بيانات سنوية شملت المدة (2001-2024) بالاعتماد على بيانات متاحة من الدائرة الاقتصادية لوزارة التخطيط المصرية.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على محورين تسبقهما المقدمة والدراسات السابقة، تناول المحور الأول الأدبيات النظرية للاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي. وتناول المحور الثاني قياس الاستثمار السياحي وتحليل أثره في النمو الاقتصادي لمصر للمدة (2001-2024). وأختتم البحث بعدد من الاستنتاجات والمقترحات.

الدراسات السابقة:

❖ **دراسات محلية:**

1. **دراسة (فاطمة فرج سعد 2015):** هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم ومجالات الاستثمار السياحي ومدى تحقيق التنمية السياحية وأهداف ومتطلبات التنمية السياحية، والتعرف على الاستثمار السياحي في الدول العربية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة، أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بقطاع السياحة بعده مصدراً مهماً من مصادر الدخل لما تحققه من إيرادات تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، واستثمار الموارد الطبيعية والدينية والتأريخية والإثارية بشكل صحيح واقتصادي.
2. **دراسة (هيلين سعد 2022):** تهدف الدراسة إلى التعرف على معنى السياحة وماهية مفهوم الاستثمار في القطاع السياحي وأهميته وأهم المقومات الخاص به، وينطلق البحث من فرضية مفادها (إن للاستثمار السياحي في العراق يعاني من الضعف والإهمال الأمر الذي انعكس على تأثير مؤشرات التنمية المستدامة قيد البحث، أوصت الدراسة بضرورة إعادة تصنيف قطاع الاقتصاد الوطني العراقي، والتعامل مع القطاع السياحي على أنه قطاع مستقل منفرد تابع للقطاع الرئيسي الخدمي، وإصلاح واقع الاستثمار في الاقتصاد العراقي واعتماد سياسات تنوع مصادر الدخل والثروة.

❖ **دراسات عربية:**

1. **دراسة (رانيا عبد الحميد،2021):** هدفت الدراسة إلى قياس أثر الاستثمارات السياحية على التنمية الاقتصادية في مصر خلال المدة (1980-2016)، من أجل الوصول إلى الأهداف الفرعية التي تتمثل في استعراض الوضع الراهن لقطاع السياحة في مصر، وتحديد المعوقات التي تواجه قطاع السياحة في مصر. أوصت الدراسة بضرورة تكثيف الجهود الترويجية والتسويقية لقطاع السياحة وذلك من خلال استمرار التواجد في المؤتمرات الإقليمية والدولية الخاصة بالتعاون الاقتصادي، كذلك ضرورة تنسيق بين مكاتب التمثيل التجاري والبعثات الدبلوماسية بالخارج لضمان الاستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة.
2. **دراسة (بسمة حابي، 2023):** هدفت الدراسة إلى إبراز الإمكانيات وواقع السياحة في الوطن العربي والبحث عن مدى مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد العربي، ومحاولة استخدام أدوات التحليل الكمي في موضوع السياحة، أوصت الدراسة تفعيل مكانه سعر الصرف وتحسن إيرادات السفر وتعزيز السياسات التي تقود إلى استقرار سعر الصرف وتشجيع نشاطات السفر التي تحقق إيرادات مباشرة عالية، رفع جودة المواصلات، الفنادق، الخدمات وتطوير الوجهات السياحية.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي

أولاً. مفهوم السياحة: تلعب السياحة لدى كثير من دول العالم دوراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الموارد الاقتصادية واستغلالها بالشكل الأمثل، كما تعد من أهم القطاعات الاقتصادية في مجال التجارة الدولية خاصة في البلدان النامية، بحيث تؤدي السياحة إلى زيادة الصادرات الخدمية في الاقتصاد والذي ينعكس على الميزان التجاري، وتحقيق مستوى مرتفع من الدخل القومي من خلال الإيرادات المتحققة من العملية السياحية (العزام، 2016: 6).

ويمكن تعريف السياحة بأنها" نشاط يهدف للترفيه، وتوفير الخدمات المتعلقة لهذا النشاط (حابي، 2023: 23). وتعرف السياحة أيضاً بأنها سفر الإنسان أو ترحاله أو قيامه برحلة للإقامة مؤقتاً ولفترة محدودة في مكان آخر بعيد عن مكان إقامته الأصلي في بلده أو في بلد أجنبي، بغرض الترويج الجسمي أو الذهني أو كلاهما، وهي تتأثر بعدة عوامل الموقع البيئة المواصلات دخل الفرد وثقافته وتوافر المعالم السياحية (شانة، 2018: 98).

ثانياً. مفهوم الاستثمار السياحي: تحظى عملية الاستثمار من بين العديد من الفعاليات الاقتصادية بأهمية كبيرة كون الاستثمار يمثل العنصر الحيوي والفعل لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية إذ إن أي زيادة أولية في الاستثمار سوف تؤدي إلى زيادة في الناتج (سعد، 2015: 4). ونتيجة لذلك قامت مصر كغيرها من الدول بالاهتمام في قطاع السياحة وأدرجته ضمن سياستها التنموية كونه لا يقل أهمية عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. كما سعت من أجل توفير مرافق البنية التحتية في كثير من المناطق والمواقع السياحية (حسني، 2019: 15).

إذ يعرف الاستثمار السياحي على أنه هو سلسلة من المصروفات على المشروعات السياحية، تعقبها سلسلة من الإيرادات في فترات زمنية متعاقبة، أي هو تأجيل العوائد والمنافع الفورية التي تتحقق من المشروعات إلى المستقبل (إبراهيم، 2018: 226). ويمكن أن نقسم الاستثمار السياحي على قسمين (صليحة، 2015: 3):

أ. **الاستثمار في مجال الخدمات السياحية:** وتشمل العديد من القطاعات والخدمات الأساسية في النشاط السياحي (خدمات الإقامة، خدمات النقل، خدمات الاتصالات).

ب. **الاستثمار في الثروة السياحية**: وتشمل العدي من المجالات التي تمتلكها الدولة ومنها (الاستثمار في الموارد الطبيعي، الاستثمار في الموارد الثقافية).

ثالثاً. أهمية الاستثمار السياحي: يعد الاستثمار العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي من ناحية، وفي كمية وكيفيته هذا النمو من ناحية أخرى، أي إن معدل النمو المطلوب يتوقف على القدرة في جذب التدفقات النقدية المطلوبة، وهذا يتوقف على القدرة في توفير الحوافز والمزايا والتسهيلات التي يكون لها تأثير نسبي على أصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ القرارات بالاستثمار في أي بلد والتأثير في حجم الاستثمارات وبالتبعية المطلوبة من المصادر الداخلية والخارجية، وتتمثل أهمية الاستثمار في النقاط الآتية (محمد، 2015: 5):

1. مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وذلك لأن الاستثمار يمثل نوعاً منها فضلا عن الموارد المتاحة أو تعظيم هذا الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة.
2. مساهمة الاستثمار في إحدى التطور التكنولوجي وذلك من خلال أدخال التكنولوجيا المتطورة والحديثة، وتكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع.
3. مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف، ذلك لأن للعمل انعكاسات هامة على حـــياة الأفـــــراد ومستقبلهم.
4. تحقيق العائد (الربح) مهما كان نوع الاستثمار ومن الصعب أن نجد شخصاً يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الربح أو العائد.
5. تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات، وبذلك فأن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي والمحافظة على قيمة الموجودات من خلال سعي المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض قيمة موجوداته (بوحلاسي وبخوش، 2021: 41-42).

رابعاً. أهداف الاستثمار السياحي: يهدف الاستثمار إلى تحقيق عائد ملائم وبيئة مناسبة يعملان على استمرار المشروع، ويهدف إلى زيادة الدخل واستمراره محافظاً على النشاط الاقتصادي، وهناك مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من الاستثمار في قطاع السياحة وهي كالآتي (أمين، 2019: 294):

1. الأهداف الاقتصادية: تتجلى الاستثمارات السياحية فيما يأتي:

أ. توفير رأس المال اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الإنتاجية في أي دولة من الدول.
ب. تنمية وتأهيل مناطق الجذب السياحي بهدف زيادة العائدات السياحية التي تساهم في زيادة الدخل القومي ودعم ميزان المدفوعات (بلقاسم، 2018: 16).
ج. خلق مشروعات تنموية تؤمن عوائد اقتصادية للبلد وتنشط الدورة الاقتصادية وتطوير البنية التحتية للدول سواء تعلق الأمر بالبنية الأساسية مع الاقتصادية صلات والاتصالات أو البنية الاجتماعية المرتبطة غالباً بالهياكل الصحية والمصارف والخدمات التي تساهم في تحسين مستوى المعيشة (جليط، 2018: 174).

2. الأهداف السياسية: وتتمثل بالآتي (داوود، 2022: 24):

أ. تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع المنظمات والدول الأخرى.
ب. تغير سلوك الأفراد وانتظامهم في المشاريع والمنظمات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع.

ج. رفع مكانة الدولة سياسياً من خلال زيادة القدرة الأمنية التي تساعدها في أداء نظامها السياسي وبشكل فوري.

3. **الأهداف الاجتماعية:** وتهدف إلى:

أ. رفع مستوى المعيشة.

ب. سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين أقاليم الدولة المتطورة وغير المتطورة من خلال الحد من الهجرة الداخلية ويتم ذلك من خلال تطوير مناطق الجذب السياحي.

ج. القضاء على أشكال الفساد الاجتماعي كافة والأمراض الاجتماعية الخطيرة التي تفرزها البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة (بلقاسم، 2018: 46).

خامساً. مفهوم النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له: يعد النمو الاقتصادي مصطلحاً حديث النشأة نسبياً في تأريخ البشرية حيث كانت المجتمعات البشرية قبل ذلك بدائية وكان أغلب اهتمامها هو الحصول على وسائل العيش والبقاء على قيد الحياة، وكان أول ظهور لذلك المصطلح متزامناً مع ظهور الرأسمالية إذ أدت التطورات والتغيرات التقنية المستمرة إلى تراكم رأس المال مما أدى إلى تحولات جوهرية في المجتمعات جعلتها تهتم بتلك الزيادة الحاصلة في المتغيرات الاقتصادية (الشيخلي، 2019: 460).

ويعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة الدائمة في السلع والخدمات من طرف الفرد في محيطه الاقتصادي فهو يعكس الزيادة الكمية للدخل والناتج الوطني وتمتد هذه الزيادة الكمية لتشمل أيضاً الزيادة المستمرة للسكان مما قد ينجز عنه مشاكل التوفيق بين تحقيق الرفاهية وزيادة الإنتاج إثناء التحول التدريجي للاقتصاد (محمد، 2018: 225).

وإن النمو الاقتصادي هو زيادة في الدخل الفردي الحقيقي الناتج عن الزيادة في إجمالي الدخل الوطني، وهو ظاهرة مؤقتة، بحيث إن الدخل الحقيقي يشير إلى زيادة أكبر في معدل الدخل النقدي نسبة إلى معدل التضخم، إذ يمكن تمثيله بالمعادلة الآتية:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الدخل الفردي النقدي - معدل التضخم.

ونستخلص أنه كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي النقدي أكبر من معدل التضخم كان معدل النمو الاقتصادي مرتفع والعكس صحيح (بن علية، 2018: 3-4).

حتى يتحقق النمو الاقتصادي في أي دولة لابد أن تتوفر مجموعة من العوامل تتمثل هذا العوامل فيما يلي (العبادي، 2018: 6-7):

أ. **عنصر العمل**: يعد عنصر العمل عاملاً مؤثراً بشكل كبير في عملية الإنتاج، وهو عبارة عن القدرات الجسمية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في العملية الإنتاجية، ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان النشطين الجاهزين والقادرين علية وبساعات العمل التي يبذلها كل عامل، ويتم تطوير وتحسين عنصر العمل عن طريق التدريب والتعليم.

ب. **عنصر رأس المال**: يعد عنصر رأس المال عنصر تراكمي، ويتألف من الآلات والأراضي والمباني أصول وأصول مادية وغيرها التي تدخل في العملية الإنتاجية، ويتم تمويل رأس المال من خلال الادخار الذي يذهب للاستثمار، وإن زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي بدورة يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل، مما يزيد في القدرة على تكوين الرأس في الاقتصاد.

ج. **الموارد الطبيعية**: الموارد الطبيعية (هبة من عند الله) مهمة خاصة في المراحل الأولى للتنمية إذا تم استغلالها بشكل عقلاني.

د. **التقدم التكنولوجي**: تتكون التكنولوجيا من المعارف العلمية التي تستند على التجارب النظرية والعلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العملية الإنتاجية تركز النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العملية الإنتاجية (نيس، 2023: 326).

سادساً. فوائد النمو الاقتصادي: من أهم الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي هي (عبد الحميد، 2006: 472):

1. يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسراً وسهولة.
2. إن زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، والصحة، والتعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الخاص.
3. يساعد على تحسين المستوى الصحي والتعليمي للسكان مما يؤدي إلى القضاء على الفقر.
4. النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار.
5. يؤدي إلى زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح والمداخيل الأخر وهذا بالضرورة سيؤدي إلى زيادة رفاهية الشعب.
6. في الأخير يساعد النمو الاقتصادي على التخفيف من مشكلة البطالة.

سابعاً. تحليل أثر الاستثمار السياحي في النمو الاقتصادي لمصر للمدة (2001-2024): يسهم الاستثمار السياحي في تنمية موارد البلد والذي ينعكس بالإيجاب على دخول الأفراد وزيادة الدخل القومي نظرا للعلاقة المباشرة بين الاستثمار بشكل عام والنمو الاقتصادي، والجدول رقم (1) يبين تطور متغيرات الاستثمار السياحي وأثره في الناتج المحلي الإجمالي لدولة مصر للمدة (2001-2024).

جدول (1) تطور الاستثمار السياحي وأثره في النمو الاقتصادي للمدة (2001-2024)

السنة	عدد السائحين الوافدين لمصر (مليون سائح)	إجمالي الاستثمارات السياحية (مليون جنيه)	الإيرادات السياحية (مليون دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون جنيه)	معدل النمو في الناتج (%)
2001	4.6	2657.4	4119	358700	5.5
2002	5.2	2952.2	4133	378900	5.6
2003	6.0	2412.4	4704	417500	10.2
2004	8.1	3003.8	6328	485300	16.2
2005	8.6	3280.4	7206	538500	11
2006	9.1	3499.8	8133	617700	14.7
2007	11.1	4198.4	10327	744800	20.6
2008	12.8	5665.8	12104	895500	20.2
2009	12.5	5863.5	11757	1042200	16.4
2010	14.7	4729.0	13633	1206600	15.8

السنة	عدد السائحين الوافدين لمصر (مليون سائح)	إجمالي الاستثمارات السياحية (مليون جنيه)	الإيرادات السياحية (مليون دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون جنيه)	معدل النمو في الناتج (%)
2011	9.8	6118.1	9333	1371100	13.6
2012	11.5	6142.0	10823	1674700	22.1
2013	9.5	6962.8	6747	1860400	11.1
2014	9.9	6206.2	7979	2130000	14.5
2015	9.3	6594.6	6897	2443900	14.7
2016	5.4	7016.1	3306	2709400	10.9
2017	8.3	7590.0	8636	3655900	34.9
2018	11.3	8103.0	12704	4666200	27.6
2019	13.0	7300.0	14256	5596000	19.9
2020	3.6	5200.0	4874	6152600	9.9
2021	8.0	6200.1	4860	6663100	8.3
2022	11.6	7400.1	14400	7842500	17.7
2023	14.9	9530.0	15000	10155400	29.5
2024	15.7	10601.0	15300	13902640	36.9

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: وزارة التخطيط المصرية، المؤشرات الاقتصادية، سنوات مختلفة.

يبين الجدول رقم (1) إن عدد السائحين الوافدين لمصر في عام (2001) والذي بلغ (4.6) مليون سائح والاستثمارات السياحية بلغت (2657.4) مليون جنيه مصري وأخذ هذا العدد بالارتفاع إلى (12.8) مليون في عام (2008) ويرجع السبب إلى انخفاض الأسعار وزيادة الاستثمارات السياحية الى (5665.8) مليون جنيه فضلا عن الاستقرار السياسي وتحسن الأوضاع الأمنية، وفي عام (2009) انخفض عدد السائحين قليلا إلى (12.5) مليون سائح. وبعد ذلك أخذ عدد السائحين بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض ووصل إلى (9.8) مليون سائح بسبب تردي الأوضاع السياسية والأمنية نتيجة تظاهرات الربيع العربي، واستمر مؤشر عدد السائحين بالتذبذب حتى وصل إلى (3.6) مليون سائح في عام (2020) وهو أقل عدد للسائحين خلال مدة البحث، بينما بلغت الاستثمارات السياحية الكلية (5200) مليون جنيه خلال العام نفسه، ويرجع السبب في ذلك إلى جائحة كورونا وتوقف حركة الطيران لمدة طويلة في هذا العام والحجر الصحي الذي فرض أدى إلى إعاقة السياحة. وبعدها أخذ عدد السائحين بالزيادة حتى وصل إلى (15.7) مليون سائح في عام (2024) والاستثمارات السياحية بلغت (10601.0) مليون جنيه بسبب سهولة إجراءات الدخول عبر التأشيرات الإلكترونية وزيادة الفعاليات الثقافية مثل مهرجان الجونة وغيرها من زيارة المناطق الأثرية والصحراوية.

أما الإيرادات السياحية فقد بلغت (4119) مليون دولار في عام (2001) وأخذت هذه الإيرادات بالزيادة حتى وصلت إلى (12104) مليون دولار في عام (2008) بسبب زيادة أعداد السائحين لمصر، ثم انخفضت قليلا إلى (11757) مليون دولار في عام (2009) بسبب انخفاض أعداد السائحين، وبعدها أخذت الإيرادات السياحية بالتذبذب بين الزيادة والنقصان نتيجة التذبذب الذي حصل في أعداد السائحين حتى وصلت الإيرادات السياحية إلى أدنى قيمة لها وهي (4874) مليون دولار في عام (2020) نتيجة وباء فيروس كورونا، ثم بعدها أخذت الإيرادات السياحية بالزيادة نتيجة زيادة السائحين لمصر ووصلت الإيرادات إلى (15300) مليون دولار في عام (2024). أما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد بلغ (358700) مليون جنيه عام (2001) بمعدل نمو سنوي بلغ (5.5%) وبعدها أخذ بالزيادة حتى وصل إلى (13902640) مليون جنية عام (2024) بمعدل نمو بلغ (36.9%).

المحور الثاني: قياس الاستثمار السياحي وتحليل أثره في النمو الاقتصادي لمصر للمدة (2001-2024)

أولاً. المتغيرات المستخدمة في البحث: لقياس أثر الاستثمار السياحي والمتمثل بإجمالي الاستثمارات السياحية وعدد السائحين والإيرادات السياحية على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي لمصر تم استخدام البرنامج القياسي (EViews 13)، إذ استخدام أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، إذ قسمت البيانات على ربع سنوية باستخدام معادلة برنامج (EViews 13) مع الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة لمتغيرات البحث لأنها أعطت أفضل قيم لمعامل التحديد وقيم احصاءة فيشر مقارنة بالصيغ الأخرى، والجدول رقم (2) يوضح المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ورموزها المستخدمة في البحث.

جدول (2): أسماء ورموز المتغيرات المستخدمة في الأنموذج القياسي

ت	اسم المتغير	رمزه	نوع المتغير
.1	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	Y	متغير تابع
.2	إجمالي الاستثمارات السياحية	X1	متغير مستقل
.3	عدد السائحين الوافدين لمصر	X2	
.4	الإيرادات السياحية	X3	

المصدر: إعداد الباحثة.

ثانياً. نتائج اختبارات السكون لمتغيرات البحث: هناك العديد من اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية وتم اختيار اختبارين فقط وهما اختبار فليبس وبيرون (PP) واختبار ديكي فوللر الموسع (ADF)، وتسند هذه الاختبارات على فرضيتين هما فرضية العدم (H_0:B=1) التي تنص على أن السلسلة الزمنية غير ساكنة لوجود جذر الوحدة وتكون قيمتها الاحتمالية أكبر من (5%)، أما الفرضية البديلة (H_1:B< 1) تنص على سكون السلاسل الزمنية وعدم وجود جذر الوحدة وقيمتها الاحتمالية تكون أقل من (5%) (المحمدي والغريري،2023، 282). ومن الجدول رقم (3) الذي يوضح اختبار فليبس وبيرون (PP) واختبار ديكي فوللر الموسع يلاحظ إن بيانات السلاسل الزمنية عند المستوى الأصلي I(0) غير ساكنة باستثناء متغير عدد السائحين الوافدين لمصر (X2) فهو ساكن بحالة وجود حد ثابت فقط وهنا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة وهنا لا يمكن

الاعتماد على النتائج نظراً لوجود الانحدار الزائف، وعند أخذ الفرق الأول I(1) لجميع السلاسل الزمنية أصبحت ساكنة عند مستوى معنوية أقل من (1%) في الحالات الثلاث بوجود حد ثابت وحد ثابت واتجاه وبدونهما، لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، ويمكن الاعتماد على نتائج التحليل والتنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية.

جدول (3): نتائج جذر الوحدة للسكون حسب اختبار (PP) واختبار (ADF)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)									
At Level						At First Difference			
		LY	LX1	LX2	LX3	d(LY)	d(LX1)	d(LX2)	d(LX3)
With Constant	t-Statistic	-2.4771	-0.6672	-2.7891	-2.5517	-9.6700	-9.6988	-9.6354	-9.6700
	Prob.	0.1243	0.8491	0.0636	0.1068	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
	Result	n0	n0	*	n0	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.8510	-1.8391	-2.9026	-2.7648	-9.6185	-9.7768	-9.5853	-9.6185
	Prob.	0.1833	0.6778	0.1665	0.2140	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
	Result	n0	n0	n0	n0	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.4416	0.8966	0.2028	0.4853	-9.6437	-9.6437	-9.6437	-9.6437
	Prob.	0.8075	0.8999	0.7430	0.8182	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
	Result	n0	n0	n0	n0	***	***	***	***
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)									
At Level						At First Difference			
		LY1	LX1	LX2	LX3	d(LY)	d(LX1)	d(LX2)	d(LX3)
With Constant	t-Statistic	-2.4068	-0.6504	-2.6876	-2.4068	-9.6700	-9.6988	-9.6354	-9.6700
	Prob.	0.1426	0.8531	0.0799	0.1426	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
	Result	n0	n0	*	n0	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7360	-1.7486	-2.7795	-2.7360	-9.6186	-9.7756	-9.5853	-9.6186
	Prob.	0.2250	0.7216	0.2085	0.2250	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
	Result	n0	n0	n0	n0	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.4416	0.8850	0.2028	0.4416	-9.6437	-9.6437	-9.6437	-9.6437
	Prob.	0.8075	0.8981	0.7430	0.8075	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
	Result	n0	n0	n0	n0	***	***	***	***

Notes: (*) Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews 13).

ثالثاً. تحديد الإنموذج القياسي الملائم: عقب إتمام اختبارات السكون وتحديد درجة تكامل متغيرات البحث، نقوم باختيار الانموذج القياسي الملائم لقياس أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في مصر، وسبب استخدام انموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، لأنه يتعامل مع المشاهدات الكثيرة وأيضا مع بيانات السلاسل الزمنية التي تكونن ساكنة بعضها عند المستوى الأصلي والفرق الأول لقياس الأثر باتجاه واحد.

1. **تحديد فترات الإبطاء المثلى:** تم إجراء اختبار فترات الإبطاء المثلى حسب طريقة (Akaike information Criteria) (AIC)، ويبين الشكل رقم (1) إن الأنموذج الأمثل هو ARDL(1,1,1,1) من خلال المفاضلة بين (20) أنموذج لفترات الإبطاء المثلى، وبما إن القيم سالبة فأن نختار أقل قيمة لمعيار اكايكي.

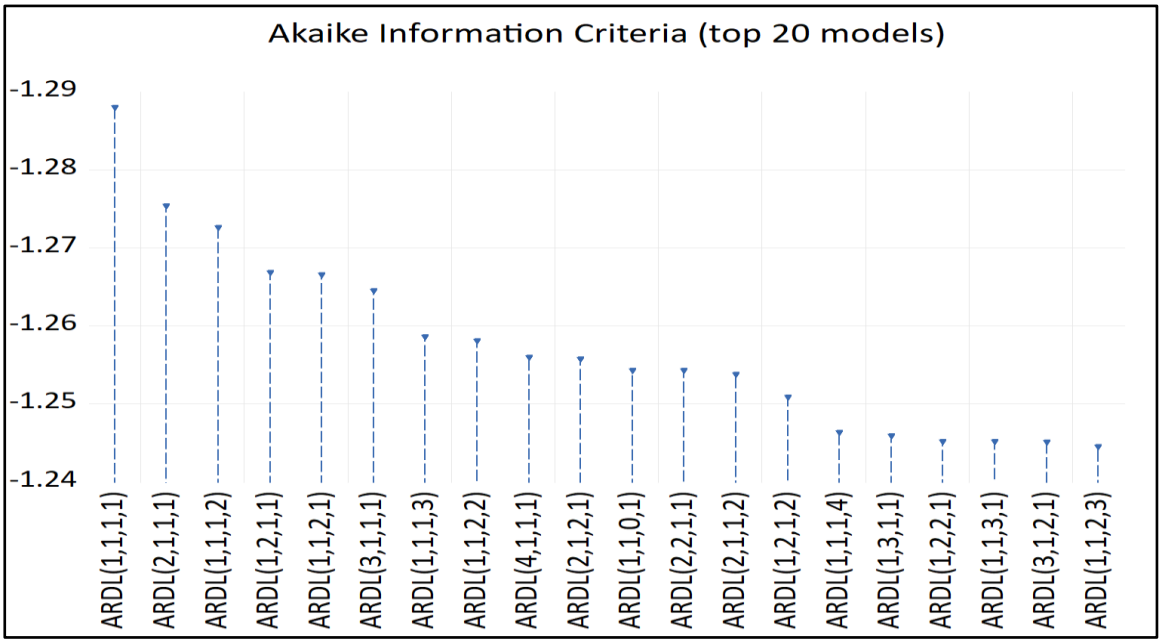

شكل (1): نتائج فترات الإبطاء المثلى حسب طريقة (AIC) لبيانات البحث.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews 13).

2. **تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL):** إن تقدير أنموذج (ARDL) لبيان نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المستخدمة في البحث، إذ يبين الجدول رقم (4) إن قيمة معامل التحديد للأنموذج بلغت (94%) مما يعطي قوة تفسيرية، وهذا يعني إن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة (94%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع والنسبة المتبقية تمثل تأثير متغيرات أخرى لم يتضمنها الأنموذج، وأيضاً إن قيمة معامل التحديد المصحح بلغت (93%) وقيمة فيشر التي تستخدم لقياس معنوية الأنموذج ككل بلغت (201.855) بمستوى معنوية (0.000)، ويلاحظ إن قيمة (Durbin-Watson stat) بلغت (1.9565) وهي أقرب من (2) وأيضا أكبر من قيمة معامل التحديد وهذا يعني عدم وجود انحدار زائف بين متغيرات البحث ومن ثم بالإمكان تقدير علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

جدول (4): نتائج التقدير الأولي لأنموذج (ARDL) للعلاقة بين متغيرات البحث.

Dependent Variable: LY				
Method: ARDL				
Sample: 2001Q2 2024Q4				
Included observations: 95				
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): LX1 LX2 LX3				
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Selected model: ARDL(1,1,1,1)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
LY (-1)	0.8490	0.0503	16.8895	0.0000
LX1	0.1232	0.0205	6.0184	0.0000
LX1(-1)	-0.1061	0.0222	-4.7730	0.0000
LX2	0.1993	0.1162	1.7153	0.0899
LX2(-1)	0.2657	0.1166	2.2788	0.0251
LX3	0.8113	0.1018	7.9677	0.0000
LX3(-1)	-0.8035	0.1046	-7.6799	0.0000
C	0.0416	0.5171	0.0805	0.9359
R-squared	0.9420	Mean dependent var		2.7277
Adjusted R-squared	0.9373	S.D. dependent var		0.4840
S.E. of regression	0.1212	Akaike info criterion		-1.3030
Sum squared resid	1.2771	Schwarz criterion		-1.0880
Log likelihood	69.8936	Hannan-Quinn criter.		-1.2161
F-statistic	201.8550	Durbin-Watson stat		1.9565
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews 13).

3. **اختبار الحدود لأنموذج البحث:** من أجل اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع يتم اعتماد اختبار الحدود للتكامل المشترك وعن طريق حساب إحصائية (F) فإذا كانت قيمة إحصائية (F)المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة فأننا نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فأننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة. ومن الجدول رقم (5) يلاحظ إن قيمة إحصائية (F) بلغت (5.2651) وهي أكبر عند مقارنتها مع القيم الجدولية عند مستويات المعنوية المختلفة مما يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع المتمثل بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (5): نتائج اختبار الحدود لأنموذج ARDL

F-Bounds Test						
Test Statistic			Value			
F-statistic			5.2651			
	10%		5%		1%	
Sample Size	**I(0)**	**I(1)**	**I(0)**	**I(1)**	**I(0)**	**I(1)**
80	2.474	3.312	2.92	3.838	3.908	5.044
Asymptotic	2.37	3.2	2.79	3.67	3.65	4.66

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews 13).

رابعاً. اختبارات سلامة الأنموذج المقدر: بعد اعتماد نموذج ARDL (1.1.1.1) لتقدير الأثار القصيرة والطويلة الأجل ينبغي قبلها التأكد من جودة أداء الأنموذج وسلامته من المشاكل القياسية، وذلك باستخدام الاختبارات الآتية:

1. **اختبار ثبات تباين حدود الخطأ:** هناك اختبارات عديدة تستخدم للكشف عن تجانس البواقي من عدمها، ومن بينها اختبار تباين حدود الخطأ، إذ يوضح الجدول رقم (6) إن معنوية قيمة (F) المحتسبة البالغة (0.7745) هي غير معنوية وأكبر من (5%) وهذا يعني إن الأنموذج خالٍ من مشكلة عدم تجانس التباين.

جدول (6): نتائج اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.5748	Prob. F(7, 87)	0.7745
Obs*R-squared	4.1995	Prob. Chi-Square(7)	0.7565
Scaled explained SS	13.9347	Prob. Chi-Square(7)	0.0523

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews 13).

2. **اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي:** من أجل دراسة فرضية عدم وجود ارتباط بين الأخطاء، نلجأ إلى اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) للارتباط الذاتي. ومن نتائج الاختبار في الجدول رقم (7) يلاحظ سلامة وجودة الأنموذج المستخدم، وهذا ما يتبين من خلال قيمة احتمالية (F) المحتسبة البالغة (0.98031) والتي جاءت غير معنوية، وهذا يعني أن الأنموذج جيد وخالي من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية.

جدول (7): نتائج اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM) لاستقلال الحدود

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.0198	Prob. F(2,85)	0.98031
Obs*R-squared	0.0444	Prob. Chi-Square(2)	0.97802

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews 13).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 616-633
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.30

3. اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات الأنموذج: يستخدم اختبار (CUSUM) واختبار (CUSUM of Squares) للتحقق من استقرارية الأنموذج المعتمد، والحكم بعدم جودة الأنموذج عند انحراف المجاميع التراكمية كثيراً عن وسطها الحسابي. ومن الشكل رقم (2) إذ تظهر استقرارية الأنموذج عند مستوى دلالة (0.05)، وهو مؤشر على إمكانية اعتماد الأنموذج للتنبؤ لاحقًا بالأجل القصير والطويل، وتظهر نتائج كلا الاختباريين إن المجاميع التراكمية وخلال عموم المدة تمحورت حول وسطها الحسابي مما يعطي دلائل على سلامة الأنموذج القياسي.

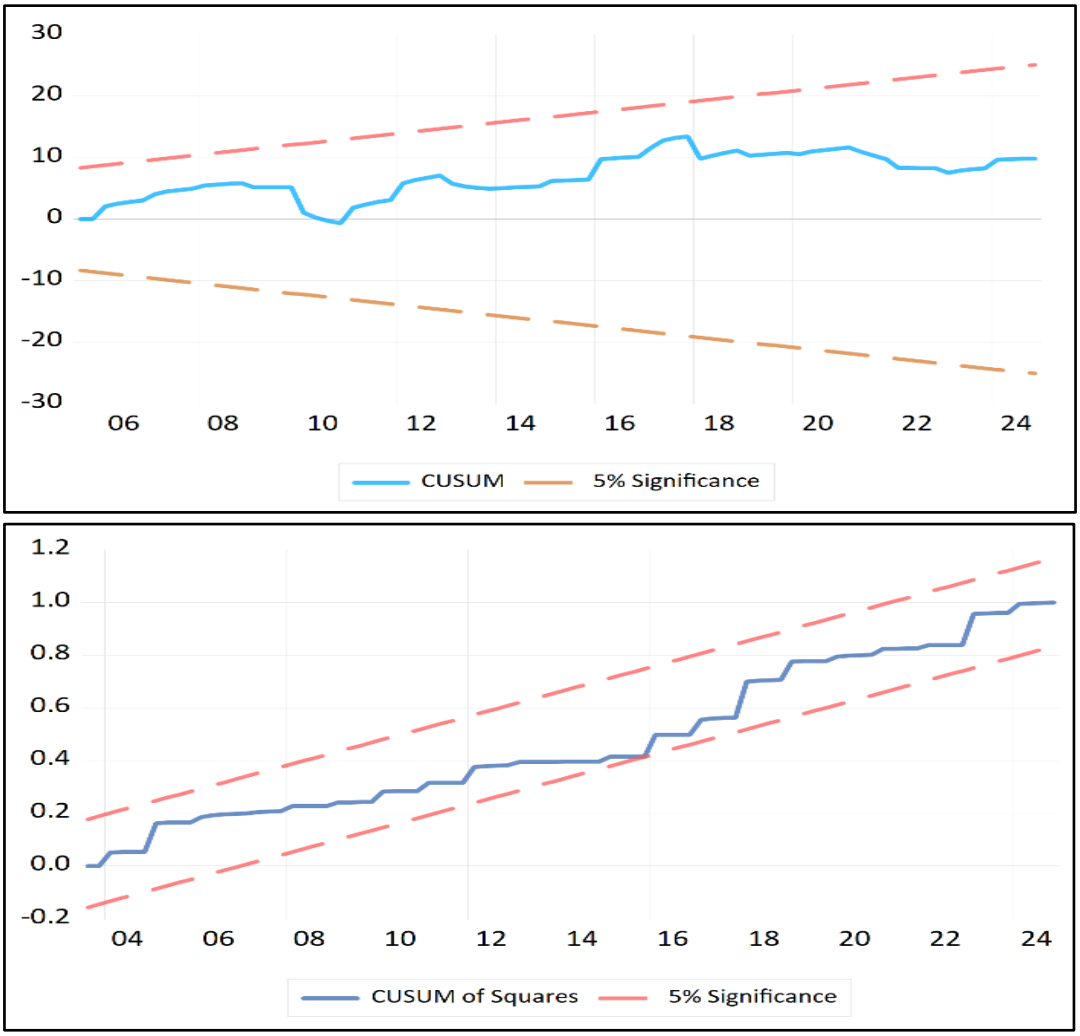

شكل (2): نتائج اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات الأنموذج

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews 13).

خامساً. نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ: بعد التأكد إن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات البحث ينبغي الآن الحصول على المقدرات القصيرة الأجل لمعلمات الانموذج المقدر ومعلمة تصحيح الخطأ، ويفسر الجدول رقم (8) العلاقة الديناميكية من خلال معلمة تصحيح الخطأ والتي تظهر إشارتها سالبة ومعنوية مما يعطي دلالة على إمكانية المتغير التابع لتصحيح (0.15) من الأخطاء الناشئة التي تحدث في المتغيرات المستقلة في الأجل القصير للوصول إلى التوازن العام في الأجل الطويل، كما يلاحظ إن هناك تأثير للمتغيرات المستقلة على التابع من خلال فترات الإبطاء، إذ يشير معامل (X1) إلى وجود اثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير،

إذ بلغت المرونة (0.123) مما يعني أن زيادة الاستثمارات السياحية في مصر بنسبة (1%) ستعمل على زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.123%) بافتراض ثبات العوامل الأخرى. ويشير معامل عدد السائحين الوافدين لمصر (X2) إلى وجود أثر إيجابي أيضا على النمو الاقتصادي إذ بلغت المرونة (0.19) وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية، فكلما زاد عدد السائحين في الأجل القصير زاد من الإنفاق وزيادة الإيرادات والناتج بصورة مباشرة بافتراض ثبات العوامل الأخرى. أما معامل (X3) فأنه يوضح إن هناك أثر إيجابي للإيرادات السياحية على النمو الاقتصادي، إذ بلغت المرونة (0.81) مما يوضح مدى مساهمة هذه الإيرادات في الناتج المحلي الإجمالي، فزيادة معامل (X3) بنسبة (1%) ستعمل على زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.81%) بافتراض ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (8): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(LY)
Sample: 2001Q2 2024Q4
Included observations: 95
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): LX1 LX2 LX3
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
(1,1,1,1)Selected model: ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LX1)	0.1232	0.0198	6.2221	0.0000
D(LX2)	0.1993	0.1055	1.8895	0.0420
D(LX3)	0.8113	0.0925	8.7708	0.0000
COINTEQ*	-0.1510	0.0439	-3.4419	0.0009
R-squared	0.7307	Mean dependent var		0.0200
Adjusted R-squared	0.7218	S.D. dependent var		0.2246
S.E. of regression	0.1185	Akaike info criterion		-1.3872
Sum squared resid	1.2771	Schwarz criterion		-1.2797
Log likelihood	69.8936	Hannan-Quinn criter.		-1.3438
F-statistic	82.2924	Durbin-Watson stat		1.9564
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews 13).

سادساً. نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل: لبيان إن هناك أثر للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع في الأجل الطويل، إذ يوضح الجدول رقم (9) المقدرات الطويلة الأجل لمعلمات الأنموذج المقدر. ويستدل من الجدول أن المرونة الجزئية للناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للاستثمارات السياحية (X1) فقد كانت إيجابية وبلغت (0.11)، وهذا يعني إن زيادة الاستثمارات السياحية في الأجل الطويل بنسبة (1%) ستعمل على زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.11%)، وإن هذه العلاقة مطابقة للنظرية الاقتصادية لأن هناك علاقة إيجابية بين الاستثمارات السياحية ومعدل النمو في الناتج.

وإن المرونة لمتغير عدد السائحين (X2) فقد كانت غير معنوية على الأجل الطويل ويرجع السبب إلى الاعتماد الكبير على السياحة كمصدر رئيس للدخل فأن الاقتصاد المصري يصبح معرض بشدة للصدمات الخارجية وإهمال القطاعات الأخرى وأيضا الضغط المستمر على البنية التحتية واستنزاف الموارد الطبيعية. أما مرونة الإيرادات السياحية (X3) فقد كانت إيجابية ومعنوية في الأجل الطويل على النمو في الناتج المحلي الإجمالي وبلغت (0.05)، فزيادة الإيرادات السياحية بنسبة (1%) ستعمل على زيادة معدل النمو بنسبة (0.05%) وأيضا هذه العلاقة مطابقة للنظرية الاقتصادية نظراً للعلاقة الإيجابية بينهما.

جدول (9): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Levels Equation				
Deterministics: Rest. constant (Case 2)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LX1(-1)	0.1131	0.0623	1.8162	0.0426
LX2(-1)	0.4398	0.5823	0.7554	0.4520
LX3(-1)	0.0513	0.5233	0.0981	0.0221
C	0.2759	3.4574	0.0798	0.0366
CE = LY (-1) + (0.1131*LX1(-1) + 0.4398*LX2(-1) + 0.0513*LX3(-1) + 0.2759)				

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews 13).

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

1. أثبتت نتائج التحليل إن الاستقرار الأمني يعد من أهم محددات الاستثمار بصفة عامة والاستثمار السياحي بصفة خاصة والذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، فهذه الأزمات لها تأثير سلبي على تخفيض عدد السائحين لمصر وبالتالي انخفاض الإيرادات السياحية.
2. أثبتت نتائج اختبارات جذر الوحدة على سكون بيانات السلاسل الزمنية جميعها عند الفرق الأول ووجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث حسب اختبار الحدود، وأيضا أثبتت اختبارات جودة الأنموذج كفاءتها مما يعزز الاعتماد على نتائج الأجل القصير والطويل في التنبؤ ورسم السياسات الاقتصادية.
3. أثبتت نتائج البحث القياسي في الأجل القصير بأن هناك علاقة إيجابية بين مؤشرات الاستثمار السياحي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث، وهذا ما يثبت صحة فرضية البحث.
4. أثبتت نتائج الأجل الطويل إن هناك تأثير إيجابي للاستثمارات السياحية والإيرادات السياحية على النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث.
5. أثبتت نتائج التحليل القياسي في الأجل الطويل عدم وجود تأثير لعدد السائحين على النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي لدولة مصر.

ثانياً. المقترحات:

1. تكثيف التواجد الأمني بالمناطق السياحية، مع تقليل الإجراءات الأمنية في التعامل مع السياح والتركيز في خطط التسويق السياحي على عنصر التحسن المني المسجل.
2. يجب تكثيف الجهود الترويجية والتسويقية لقطاع السياحة وذلك من خلال استقرار التواجد في التجمعات والمؤتمرات الإقليمية والدولية الخاصة بالتعاون الاقتصادي، مع ضرورة إقناع المجتمع الدولي بتمتع مصر بالأمان التام من خلال وسائل الإعلام، وعقد ندوات ومؤتمرات.
3. تبسيط إجراءات وأنظمة التأسيس لمشروعات الاستثمار السياحي للقضاء على التعقيدات الإدارية التي تنفر المستثمرين من استثمار أموالهم في القطاع السياحي.
4. من خلال الجانب التطبيقي يوصي البحث بزيادة الاستثمارات السياحية من خلال فتح أسواق سياحية جديدة وترقية المنتوج السياحي المحلي الذي يجعله قادر على المنافسة الدولية لما له من أهمية كبيرة في جذب السائحين وزيادة الإيرادات البلد وزيادة النمو الاقتصادي.
5. الاهتمام بالإرشاد السياحي خاصة في المناطق الصحراوية، من خلال إعداد مرشدين سياحيين وطنيين وتأهيلهم لرفع مستواهم المهني حسب متطلبات السياحية العصرية، للمساهمة في تنمية المنطقة وتطويرها سياحياً.

المصادر

1. أبراهيم، وفاء بن سيدي، 2018، حوكمة الاستثمار السياحي ودورة في تحقيق التنمية المحلية الإمارات العربية المتحدة أنموذجا، العدد الثاني، جامعة محمد خيضر -بسكرة، الجزائر.
2. آمين، صلاح الدين أحمد محمد،2019، آثر المؤشرات الرئيسة لمناخ الاستثمار على تدفق رؤوس الأموال للنهوض بالاقتصاد العراقي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (15) العدد (48) ج2، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
3. بلقاسم، سهام، 2018، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر.
4. بن علية، لخضر، 2018، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
5. بوحلاسي، فاطمة، بخوش، لينا، 2021، دور الإستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصاد والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة.
6. جليط، الطاهر، 2018، دراسة قياسية لأثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد (3)، العدد (31)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجزائر.
7. حابي، بسمة، 2023، السياحة وأثرها على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 2010-2020، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.

8. حسني، رقية، 2019، النشاط السياحي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس (2013 -2018)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية التجارية والتسيير، جامعة أبن خلدون تيارت، الجزائر.
9. داوود، هيلين سعد، 2022، الاستثمار السياحي في العراق وانعكاساته على الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل دراسة تحليلية، دراسة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
10. سعد، فاطمة فرج، 2015، الاستثمار السياحي ودورة في تعزيز التنمية السياحية دراسة حالة الدول العربية مع إشارة خاصة للعراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (19) كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط.
11. شانة، محمد، 2018، الاستثمار السياحي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.
12. الشيخلي، علي عبد الجليل صادق،2019، قياس وتحليل أثر الادخار العام على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2018)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (15) العدد (48) ج2، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
13. صليحة، بنطلحة، وموسى، حمداني، 2015، طرق تمويل الاستثمار السياحي وسبل تفعيلها في الجزائر.
14. العبادي، رائد خضير عبيس كاظم، 2018، دور البحث والتطوير في النمو الاقتصادي تجارب دولية مختارة مع إشارة الى العراق، رسالة لنيل جزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة كربلاء.
15. عبد الحميد، عبد المطلب،2006، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
16. العزأم، إبراهيم محمد أحمد،2016، مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي في الأردن: دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، دراسة لنيل الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.
17. محمد، حسين محمد مصلح، 2015، التطور التشريعي للاستثمار في مصر وأثره على جذب الاستثمار، بحث مقدم في مؤتمر أكاديمي، بحث غير منشور، جامعة طنطا، مصر.
18. محمد، مراد حاتم، 2018، أثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990-2014)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (2)، العدد (42)، ج 2، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
19. المحمدي، ناظم عبدالله عبد والغريري، صفاء سالم خلف (2023)، القياس الاقتصادي المتقدم- مفاهيم وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
20. نيس، سعيدة، 2023، أثر الاستثمار في التعليم العالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة 1971_2020، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد (7) العدد (1) جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر.